البنوك دوت كوم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

نجلاء ذكرى

ALBNOUK.COM

■ 28 يونيو 2026 ■ 13 محرم 1448هـ www.albnouk.com ■ 28 June 2026 ■ 13 Muharram 1448 AH

الرقم الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠

البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT

أداي كاش

السحب في ثواني

احذر

لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

تطبق الشروط و الأحكام

شخصية العدد...

محمد الأتربي..

مسيرة مصرفية استثنائية ورؤية قيادية للمستقبل

تميز محمد الأتربي بأسلوب قيادي يجمع بين الالتزام الصارم بالمعايير المصرفية والقدرة على إدارة المؤسسات بكفاءة ومرونة.

يعد محمد الأتربي واحدًا من أبرز القيادات المصرفية في مصر والعالم العربي، وصاحب بصمة واضحة في تطوير القطاع البنكي على مدار أكثر من أربعة عقود من العمل المصرفي المتواصل.

ومنذ توليه منصب الرئيس التنفيذي لـ البنك الأهلي المصري، واصل مسيرة الإنجازات التي حققها في المؤسسات التي تولى قيادتها، معتمدًا على رؤية استراتيجية تجمع بين الحسم الإداري والتطوير المؤسسي والتوسع المدروس.

ولا يقتصر تأثير الأتربي على قيادة أكبر بنك حكومي في مصر، بل يمتد إلى دوره البارز في دعم العمل المصرفي العربي والمصري، حيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر، بما يعكس الثقة الكبيرة التي يحظى بها داخل الأوساط المالية والمصرفية.

التفاصيل فى الصفحة الاخيرة

البنك الأهلي المصري

NATIONAL BANK OF EGYPT

بنك «فيصل الإسلامى» يعتلى صدارة البنوك المدرجة بالبورصة الأسرع نموا فى الأرباح بالربع الأول

فى إشارة قوية لمتانة وعمق الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي على وجه العموم، والبورصة المصرية خاصة، نجحت أكبر سبعة بنوك مدرجة بالبورصة المصرية فى تحقيق نتائج قوية وارباحا جاوزت الـ 45 مليار جنيه فى ثلاثة اشهر، أي فى الربع الأول من العام الجاري 2026.

وجاء بنك "فيصل الإسلامي المصري"، على رأس البنوك المدرجة الأسرع نموًا في صافي الأرباح خلال الربع الأول من عام 2026، بعدما سجل نموًا بنسبة 232.5%، ليقفز صافي أرباحه إلى 2.93 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، مقارنة مع 881.6 مليون جنيه خلال الفترة نفسها من عام 2025.

بينما جاء "البنك المصري لتنمية الاصادرات" فى المرتبة الثانية، وفقا للقوائم المالية المستقلة عن الربع الأول من 2026، حيث حقق صافي ربح جاوز المليارى جنيه مقابل 1.3 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025.

وشهدت نتائج أعمال الربع الأول من العام الجاري تباينا ملحوظاً في معدلات نمو الأرباح بين البنوك، حيث سجلت بعض البنوك قفزات قوية في صافي الأرباح، بينما شهدت بعض البنوك الأخرى بعض الضغوط التي أثرت على أدائها المالي، في ظل بيئة تشغيلية تشهد تحولات متسارعة مع تراجع أسعار الفائدة واستمرار المنافسة على جذب الودائع وتنمية المحافظ الائتمانية.

وعن ترتيب البنوك المدرجة بالبورصة والأكثر نموا فى الارباح، جاء فى المركز الثالث البنك المصري الخليجي بنمو فى الارباح بلغت نسبته 35.9%، بصافي ربح قدره 1.06 مليار جنيه بنهاية مارس الماضي، مقارنة بنحو 781.4 مليون جنيه خلال الفترة المقارنة.

ثم رابعا جاء بنك QNB مصر بنمو بلغ 27.5%، بصافي أرباح قدره 8.8 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026، مقارنة مع 6.9 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

وفى المرتبة الخامسة جاء بنك "قناة السويس" بنمو نسبته 25%، وبتحقيقه أرباح قدرها 1.6 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، مقابل 1.3 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2025.

وسادساً حل مصرف "أبوظبي الإسلامي – مصر" بنمو فى الارباح نسبته 22.2%، بصافي أرباح قدرها 3.59 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة مع 2.94 مليار جنيه خلال الفترة المقارنة.

وفى المركز السابع جاء بنك "التعمير والإسكان" بنمو فى الارباح قدره 7.4% في صافي الأرباح، لترتفع إلى 5.18 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، مقابل 4.82 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وفى المركز الثامن جاء البنك "التجاري الدولي مصر"، بنمو فى الارباح نسبته 6.9%، بعدما ارتفع صافي أرباحه إلى 17.74 مليار جنيه خلال الربع الأول من 2026، مقارنة مع 16.6 مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من 2025.

فيما حقق بنك "كريدي أجريكول مصر"، ارباحا بـ 1.8 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، وبلغت ارباح "المصرف المتحد" نحو 634 مليون جنيه، فيما حقق بنك "البركة مصر" صافي ارباح بنحو 816 مليون جنيه، وكذلك "بنك saib" حقق صافي ارباح بنسبة 47.3% ليسجل 4.06 مليون دولار.

يذكر أن صافي الدخل من العائد لأكبر سبعة بنوك مدرجة في بورصة مصر قد ارتفع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي نسبة 20% على أساس سنوي ليصل إلى 59.4 مليار جنيه.

«ميدبنك» يحذر من العروض الوهمية ويدعو العملاء إلى حماية بياناتهم

حذر "ميدبنك" عملاءه من العروض الوهمية التي قد تبدو مغرية بصورة مبالغ فيها، مؤكدًا أنها قد تُستخدم كوسيلة للاحتيال والاستيلاء على البيانات الشخصية والمالية، خاصة مع تزايد أساليب النصب الإلكتروني عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وأوضح البنك أن المحتالين يلجأون إلى نشر عروض وهمية أو رسائل مضللة تستهدف جذب العملاء ودفعهم إلى مشاركة بياناتهم البنكية أو الدخول إلى مواقع وروابط غير آمنة، ما قد يعرض حساباتهم ومعلوماتهم المالية للخطر.

ودعا البنك العملاء إلى اتباع عدد من الإجراءات الوقائية للحفاظ على أمن بياناتهم المصرفية، من أبرزها، التأكد دائمًا من صحة العروض والرسائل الترويجية من خلال الصفحات والقنوات الرسمية للبنك، وعدم مشاركة بيانات البطاقات البنكية أو المعلومات السرية على مواقع إلكترونية غير موثوقة.

وكذلك تجنب الضغط على الروابط مجهولة المصدر أو الواردة من جهات غير معروفة، وتوخي الحذر عند التعامل مع الرسائل التي تطلب بيانات شخصية أو مصرفية بشكل مباشر، التواصل الفوري عند الاشتباه في أي معاملة.

أرباح «المصرف المتحد» تقفز لـ 634 مليون جنيه فى الربع الاول من 2026

حقق المصرف المتحد صافي ربح بعد الضريبة بلغ 634 مليون جنيه خلال الربع الأول من 2026، فيما بلغ صافي الربح قبل الضرائب نحو 950 مليون جنيه.

وسجل إجمالي المركز المالي 110.9 مليار جنيه بنهاية مارس 2026 مقارنة بـ99.8 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 11.1 مليار جنيه وبنسبة نمو 11%، ما يعكس قدرة المصرف المتحد على تعزيز أصوله في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة.

وارتفع إجمالي ودائع العملاء إلى 85.2 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، مقارنة بنحو 75.8 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025، بزيادة بلغت 9.4 مليار جنيه وبنسبة نمو 12% نتيجة زيادة ودائع الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

وبلغت الزيادة 36.6 مليار جنيه بنهاية مارس 2026 مقابل 28.1 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025 بزيادة 8.5 مليار جنيه وبنسبة نمو 30%، وزيادة ودائع الأفراد، حيث بلغت 48.6 مليار جنيه بنهاية مارس 2026 مقابل 47.7 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025 بزيادة 0.9 مليار جنيه وبنسبة نمو 2%.

ويعكس ذلك تنامى ثقة العملاء من الأفراد والشركات، حيث استحوذت ودائع الأفراد على نحو 57% من إجمالي ودائع العملاء، فيما استحوذت ودائع المؤسسات على نحو 43% من إجمالي الودائع.

كما بلغ إجمالي القروض والتسهيلات 45.1 مليار جنيه بنهاية مارس 2026، مقارنة بنحو 38.3 مليار جنيه بنهاية عام 2025، بزيادة بلغت 6.8 مليار جنيه وبنسبة نمو 18%، نتيجة

زيادة قروض الشركات حيث بلغت 35.3 مليار جنيه بنهاية مارس2026 مقابل 28.9 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025 بزيادة 6.4 مليار جنيه بنسبة نمو 22% ، وزيادة قروض الافراد حيث بلغت 9.8 مليار جنيه بنهاية مارس2026 مقابل 9.4 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025 بزيادة 0.4 مليار جنيه بنسبة نمو 4% .

سجل صافى الدخل من العائد 1311 مليون جنيه مقابل 1207 مليون جنيه، خلال نفس الفترة من العام الماضي، محققا نسبة نمو بلغت 9%.

كما سجل صافي الدخل من العمولات المصرفية نحو 196 مليون جنيه، بنهاية مارس 2026، مقابل 186 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة نمو 5%.

حقق المصرف المتحد مؤشرات مالية إيجابية، حيث بلغ معدل معيار كفاية رأس المال 20.58%، وهو ما يفوق الحدود المقررة من البنك المركزي المصري ومقررات لجنة بازل. ويتمتع المصرف المتحد بنسب سيولة عالية وفقا لمقررات لجنة بازل والنسب المقررة من البنك المركزي المصري. حيث بلغت نسبة اجمالي القروض الي اجمالي الودائع 53%، فيما بلغت النسبة 65% بالعملة المحلية و 32% بالعملة الاجنبية.

اما فيما يخص جودة الاصول ، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPL) 1.1% فيما بلغت نسبة تغطية مخصص القروض (Coverage Ratio) 337% مما يعكس جودة الاصول وكفاية المخصصات.

وفي سياق متصل، شهد الربع الأول من عام 2026 نشاط مكثف للمصرف المتحد عبر 4 محاور رئيسية، بما يعكس توجهاته الداعمة للتنمية الاقتصادية والشمول المالي، والمتوافقة مع رؤية الدولة المصرية وتوجهات البنك المركزي المصري.

فعلى صعيد دعم القطاع السياحي والاستثماري، شارك المصرف المتحد ضمن تحالف مصرفي في ترتيب عدد من التمويلات المشتركة لتغطية جانب من التكاليف الاستثمارية لمشروعات سياحية، في إطار دوره كشريك استراتيجي لتمويل ودعم القطاع السياحي. وذلك بجانب التوسع في تمويل عدد من القطاعات الاخري وبصفة خاصة قطاع الصناعة وقطاع المقاولات والبنية التحتية والصناعات التي تهدف الي احلال الواردات وزيادة معدلات التصدير.

وارتفعت محفظة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الى 4.03 مليار جنيه بنهاية مارس 2026 مقارنة بنحو 2.92 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2025 بزيادة 1.11 مليار جنيه بنسبة نمو 38%. كما ارتفعت نسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية المنتظمة من إجمالي محفظة المصرف المتحد الى 27.43% فى نهاية مارس 2026 مقابل 19.92% بنهاية ديسمبر 2025.

«البركة مصر» يطرح وثيقة I-Relax للتقاعد بالتعاون مع «جي آي جي» للتأمين

كشف بنك البركة مصر عن إتاحة وثيقة I-Relax للتقاعد بالتعاون مع جي آي جي مصر – حياة تكافل، وذلك في إطار حرص البنك على تقديم حلول مالية وتأمينية متكاملة تساعد العملاء على التخطيط لمستقبلهم المالي وتأمين حياة أسرهم.

وأكد البنك أن الوثيقة تستهدف توفير مزيد من الطمأنينة والاستقرار المالي للعملاء خلال مرحلة التقاعد، بما يضمن لهم ولأسرهم مستوى أعلى من الأمان المالي على المدى الطويل.

وأوضح بنك البركة أن وثيقة I-Relax تمثل أحد الحلول التأمينية والادخارية التي تساعد الأفراد على بناء مستقبل مالي أكثر استقرارًا، من خلال برامج تتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة وخططهم المستقبلية.

وتأتي هذه الوثيقة ضمن مجموعة من المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك بالتعاون مع شركات التأمين التكافلي، بهدف تعزيز الثقافة الادخارية والتخطيط المالي طويل الأجل.

وأشار البنك إلى أن المنتج مقدم من شركة جي آي جي مصر – حياة تكافل، إحدى الشركات التابعة لـ مجموعة جي آي جي الكويت، والتي تعد من المؤسسات العاملة في قطاع التأمين التكافلي بالمنطقة.

بعد تعادلها مع إيران..

مصر تتأهل للدور الـ32 بكأس العالم

حجز منتخب مصر مقعده في دور الـ32 ببطولة كأس العالم 2026، بعدما تعادل مع منتخب إيران بهدف لكل فريق، في المباراة التي جمعتهما ضمن منافسات الجولة الثالثة والأخيرة من دور المجموعات، ليواصل الفراعنة مشوارهم في البطولة بأداء قوي دون التعرض لأي هزيمة.

وأنهى المنتخب الوطني دور المجموعات في المركز الثاني بالمجموعة السابعة برصيد 5 نقاط، متساويًا مع منتخب بلجيكا الذي تصدر المجموعة بفارق الأهداف، بينما احتل منتخب إيران المركز الثالث برصيد 3 نقاط، وجاء منتخب نيوزيلندا في المركز الأخير.

وشهدت المباراة أداءً متوازنًا من المنتخبين، حيث نجح منتخب مصر في الحفاظ على النتيجة التي ضمنت له بطاقة العبور إلى الأدوار الإقصائية، وسط التزام تكتيكي من اللاعبين وروح قتالية حتى صافرة النهاية، فيما ألغت تقنية الفيديو هدفًا لإيران خلال اللقاء، ليحافظ الفراعنة على نتيجة التعادل.

ويعد هذا التأهل خطوة جديدة في مشوار المنتخب المصري بالمونديال، بعدما قدم مستويات جيدة في دور المجموعات، إذ استهل مشواره بالتعادل مع بلجيكا، ثم حقق فوزًا مهمًا على نيوزيلندا، قبل أن يختتم مبارياته بالتعادل أمام إيران، ليجمع خمس نقاط أهلته إلى الدور التالي دون خسارة.

ومن المقرر أن يلتقي منتخب مصر في دور الـ32 مع منتخب أستراليا، في مواجهة مرتقبة يسعى خلالها الفراعنة لمواصلة مشوارهم وتحقيق إنجاز جديد في النسخة الحالية من كأس العالم.

رئيس البورصة: ننسق مع «الرقابة المالية» لتطوير سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعمها على النمو

افتتح عمر رضوان - رئيس البورصة المصرية، بحضور السيد محمد صبري – نائب رئيس البورصة المصرية والسيد سامر داود العضو المنتدب و نائب رئيس مجلس إدارة شركة "توسع" للتخصيم (TAWASOA For Factoring) ، جلسة التداول يوم الأربعاء، الموافق 2-يونيو2026-، وذلك ضمن فعالية "قرع الجرس" التي أقامتها البورصة المصرية احتفالًا بانتقال شركة "توسع" للتخصيم من سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسي، وذلك بحضور عدد من قيادات الشركة.

وصرح عمر رضوان، أن أحد أبرز أولويات استراتيجية البورصة المصرية للتطوير بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، العمل على تنفيذ خطة متكاملة لتطوير سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعمها على النمو والتوسع وزيادة حجم الأعمال ومن ثم الانتقال للسوق الرئيسي.

وأكد رضوان أن البورصة تواصل توسيع نطاق منتجاتها لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين المحليين والدوليين. ويشمل ذلك تطوير أسواق المشتقات، وإدخال أدوات متقدمة لإدارة المخاطر، وتوسيع نطاق المنتجات الاستثمارية المتداولة في البورصة، وتعزيز الأسواق من خلال السندات والصكوك والسندات الخضراء والأدوات المرتبطة بالاستدامة وغيرها من حلول التمويل المبتكرة.

وقال رضوان إنه طبقا للأرقام والمؤشرات، تواصل البورصة المصرية السير بخطى ثابتة حيث تخطت قيمة التداولات اليومية حاجز الـ 200 مليون دولار، مما يعكس تنامي ثقة المستثمرين وقدرة السوق على استيعاب طروحات جديدة والتعامل مع أي تحديات أو أزمات طارئة.

وأضاف رئيس البورصة : "استراتيجيتنا في البورصة على تحويل سوق رأس المال المصري إلى سوق أعمق وأكثر تنوعاً وتقدماً تكنولوجياً وتنافسية على الصعيد الدولي، قادرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية طويلة الأجل".

عمر رضوان

ومن جانبه قال سامر داود، العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس الإدارة: "يمثل انتقال أسهم شركة توسع للتخصيم إلى السوق الرئيسي بالبورصة المصرية خطوة استراتيجية تعكس نجاح مسيرة النمو والتطوير المؤسسي التي حققتها الشركة خلال السنوات الماضية، وتعزز ثقة المستثمرين في نموذج أعمالها. كما أن زيادة رأس المال إلى 115 مليون جنيه ستدعم خططنا التوسعية وترفع قدرتنا على تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة لعملائنا."

وأضاف: "نستهدف خلال المرحلة المقبلة توسيع قاعدة العملاء وتنويع مصادر التمويل وتعزيز مكانة الشركة في سوق الخدمات المالية غير المصرفية، مع الاستمرار في تقديم حلول تمويلية مبتكرة تدعم نمو الشركات وتواكب تطورات السوق."

«سكاي هولدنج» تقلص حصتها فى «بنيان للتنمية» لـ 78.7 % بقيمة 338.5 مليون جنيه

اعلنت شركة "سكاي ريلتي هولدنج ليمتد"، عن بيعها حصة من أسهمها في شركة بنيان للتنمية والتجارة، بقيمة إجمالية بلغت 338.498 مليون جنيه.

وكشفت الشركة عن قيامها ببيع عدد 68,245,695 سهماً من أسهم شركة بنيان للتنمية والتجارة؛ بحسب الشركة المنفذة "الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية.

وأضاف الإفصاح المقدم للبورصة أن متوسط سعر البيع في الصفقة بلغ 4.96 جنيه مصري للسهم الواحد، وبناءً عليه تراجعت نسبة ملكية المساهم البائع "سكاي ريلتي هولدنج ليمتد" بعد تنفيذ الصفقة إلى 78.708%، مقارنة بنسبة ملكية كانت تبلغ 82.71% قبل التنفيذ.

«طلعت مصطفى» تقتنص رخصة تطور مجمع سكنى بالعراق بمبيعات متوقعة 18.8 مليار دولار

هشام طلعت مصطفى

حصلت شركة "طلعت مصطفى بغداد" التابعة لمجموعة "طلعت مصطفى" القابضة على رخصة استثمار من الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار، وتخصيص أرض لتطوير مجمع سكني متكامل في جنوب غرب بغداد.

وقالت طلعت مصطفى: إن المشروع سيضم ما يقارب 43.000 وحدة سكنية، ومن المتوقع أن يستوعب حوالي 250,000 ساكن عند اكتماله.

وبناءً على دراسات الجدوى الأولية، من المتوقع أن يحقق المشروع مبيعات تراكمية تبلغ حوالي 18.8 مليار دولار، إلى جانب إيرادات سنوية متكررة تبلغ حوالي 108 ملايين دولار عند اكتماله بالكامل من الأصول التجارية والفندقية، مع هامش ربح إجمالي يبلغ حوالي 20%.

وتتضمن المخططات الرئيسية نحو 2.3 مليون متر مربع من المساحات البنائية غير السكنية، شمل أصولا تجارية وإدارية، بما في ذلك مركز تجاري إقليمي، ومكاتب ومساحات إدارية، ومنشآت للضيافة، ومؤسسات تعليمية وصحية، وخدمات دينية ومدنية، ونادٍ رياضي واجتماعي واسع النطاق، وأماكن ترفيهية، وحدائق، ومساحات خضراء مفتوحة.

وقد صُمم المشروع ليكون مجتمعًا حضريًا ذكيًا ومستدامًا وصديقًا للبيئة، مدعومًا ببنية تحتية مستدامة وأنظمة إدارة رقمية، وفقا للبيان.

ومن المتوقع أن أن تمتد فترة تطوير المشروع لنحو 16 عامًا، مع بيع كامل المشروع خلال 12 عامًا، ما يدعم تحقيق عوائد طويلة الأجل وقيمة مستدامة للمساهمين.

تبلغ مساحة الأرض حوالي 12.8 مليون متر مربع، وتتمتع بموقع استراتيجي داخل المدينة المالية والاقتصادية في بغداد، وتستفيد من سهولة الوصول المباشر إلى المناطق المالية والإدارية الرئيسية.

كما يتميز الموقع بسهولة الوصول إليه بفضل قربه من مطار بغداد الدولي. يُعد مشروع العراق جزءًا من استراتيجية التوسع الإقليمي المتسارعة للشركة، والتي يتم تنفيذها من خلال الشركة التابعة للمجموعة في السعودية، مما يزيد من إجمالي محفظة الأراضي التابعة للمجموعة من 115 مليون متر مربع إلى حوالي 128 مليون متر مربع، ويضيف ما يقدر بنحو 3.58 مليار دولار إلى قيمة الأرض.

كما سيرتفع رصيد أراضي شركة TMG في الخليج إلى حوالي 28 مليون متر مربع، مما يزيد من تنويع استثماراتها العقارية المقومة بالعملات الأجنبية ومصادر دخلها المتكررة.

وسيقدم المشروع مشاريع سكنية متكاملة عالية الجودة وواسعة النطاق إلى السوق العراقية من خلال نموذج تطوير المجتمعات المتكاملة الذي أثبتت شركة TMG نجاحه.

وسيمكن المشروع الشركة من الاستفادة من المقومات القوية في سوق العقارات العراقية غير المستغلة بشكل كافٍ، والتي تتميز بالطلب المحلي القوي والقدرة الشرائية العالية، مع المساهمة في تطوير البنية التحتية الحضرية الحديثة ودعم التحول الاقتصادي والتنموي طويل الأجل في العراق.

إي إف چي هيرميس ترتب أكبر إصدار سندات شركات فى تاريخ سوق الدين المصري بقيمة 5.1 مليار جنيه لصالح «إي إف چي للحلول التمويلية»

أعلنت شركة «إي إف چي هيرميس»، بنك الاستثمار الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتابعة لمجموعة «إي إف چي القابضة»، نجاحها في إتمام الخدمات الاستشارية لإصدار سندات بقيمة 5.1 مليار جنيه لصالح شركة «إي إف چي للحلول التمويلية»، الذراع المتخصصة في أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم ضمن قطاع التمويل غير المصرفي بالمجموعة.

ويُعد الإصدار الجديد الأكبر من نوعه لسندات الشركات في تاريخ سوق الدين المصري، في خطوة تعكس تنامي الثقة في أدوات الدين المحلية، وتؤكد المكانة الرائدة لـ«إي إف چي هيرميس» في هيكلة وترتيب صفقات التمويل المعقدة. ويستهدف الإصدار توفير السيولة اللازمة لدعم خطط التوسع المستمرة للشركة في نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

وتولت «إي إف چي هيرميس» مهام المستشار المالي الأوحد ومدير الإصدار ومروج وضامن التغطية ومرتب الإصدار. ويُعد هذا الإصدار الرابع لشركة «إي إف چي للحلول التمويلية»، بما يعزز قدرتها على تنويع مصادر التمويل وترسيخ استراتيجيتها الهادفة إلى إدارة السيولة بكفاءة في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وتبلغ مدة السندات 13 شهرًا، وحصلت على تصنيف ائتماني (A-)، فيما تم تقسيم الإصدار إلى شريحتين لتلبية احتياجات المستثمرين المختلفة؛ الأولى بسعر عائد ثابت مع سداد كامل القيمة عند الاستحقاق، والثانية بسعر عائد متغير مع سداد ربع سنوي.

وقال ماجد العيوطي، الرئيس المشترك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بشركة «إي إف چي هيرميس»، إن الصفقة تعكس التطور المتواصل الذي تشهده سوق أدوات الدين المصرية، والطلب المؤسسي المتزايد على أدوات الائتمان الممنوحة للشركات. وأضاف أن نجاح تنفيذ إصدار بهذا الحجم يؤكد قوة منصة الاستشارات والتوزيع لدى الشركة وقدرتها على تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات جهات الإصدار والمستثمرين على حد سواء.

ويأتي الإصدار بعد أداء قوي حققته «إي إف چي للحلول التمويلية» خلال عام 2025، رغم التحديات المرتبطة بالظروف الاقتصادية وتشديد أوضاع السيولة والضوابط التنظيمية المؤثرة على قطاع التأجير التمويلي. واستطاعت الشركة الحفاظ على معدلات النمو وتحقيق نتائج إيجابية من خلال التركيز على سرعة التنفيذ والانضباط في إدارة المخاطر والميزانية.

واستمر هذا الأداء القوي خلال الربع الأول من عام 2026، حيث سجل نشاط التأجير التمويلي صافي مبيعات أصول ممولة بقيمة 5 مليارات جنيه، محققًا نموًا بنسبة 40% على أساس ربع سنوي و125% على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى تعاقدات ربع سنوية في تاريخ الشركة. وجاء ذلك مدعومًا بتمويلات بلغت 1.8 مليار جنيه خلال فبراير و1.5 مليار جنيه في مارس، عقب إبرام اتفاقيات مع اثنين من أبرز المطورين العقاريين في السوق.

من جانبه، أكد طلال العياط، الرئيس التنفيذي لشركة «إي إف چي للحلول التمويلية»، أن الإصدار يمثل محطة مهمة في مسيرة الشركة، إذ يدعم قدرتها على تمويل النمو المستدام عبر منصتي التأجير التمويلي والتخصيم. وأضاف أن الشركة أثبتت خلال العام الماضي قدرتها على العمل بكفاءة في بيئة تشغيلية صعبة، مستندة إلى سياسات ائتمانية منضبطة وإدارة فعالة للميزانية، مشيرًا إلى أن حصيلة الإصدار ستسهم في تعزيز المركز التمويلي للشركة وتوسيع قاعدة عملائها في القطاعات الاقتصادية الحيوية.

وتواصل «إي إف چي للحلول التمويلية» توجيه التمويلات إلى قطاعات إنتاجية رئيسية تشمل العقارات والسياحة والنفط والغاز والوقود الاستهلاكي، بما يدعم خطط التوسع والاستثمار لدى الشركات ويعزز خلق فرص العمل. كما تستفيد الشركة من قاعدة قوية من المشروعات والتمويلات المرتقبة وشبكة واسعة من الشراكات الاستراتيجية التي تؤهلها لمواصلة النمو خلال الفترة المقبلة.

وأكدت مي حمدي، المدير التنفيذي لأسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب في «إي إف چي هيرميس»، أن هيكل الإصدار المكون من شريحتين يوفر مرونة أكبر للمستثمرين ويسهم في توسيع قاعدة المشاركين، مشيرة إلى أن نجاح الصفقة يعكس استمرار الإقبال على أدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المرتفعة، ودورها في تنويع مصادر التمويل وتعميق سوق المال المصرية.

وبإتمام هذا الإصدار، يرتفع إجمالي إصدارات «إي إف چي للحلول التمويلية» في أسواق الدين إلى 16.7 مليار جنيه، موزعة بين أربعة إصدارات توريق بقيمة 7.6 مليار جنيه، وأربعة إصدارات سندات بقيمة 8.7 مليار جنيه، بالإضافة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل بقيمة 433 مليون جنيه. ومن المقرر توجيه حصيلة الإصدار الأخير إلى تمويل الأنشطة التشغيلية ودعم نمو محفظة الأعمال.

الرقابة المالية: 1.4 تريليون جنيه تمويلات غير مصرفية و64 مليون مستفيد بنهاية 2025

أظهرت أحدث الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور إسلام عزام، أداءً قويًا لأنشطة القطاع المالي غير المصرفي خلال عام 2025، رغم استمرار حالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق الناشئة نتيجة التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وتقلبات أسعار الفائدة العالمية، وتحركات رؤوس الأموال.

وكشفت البيانات أن إجمالي التمويلات الممنوحة من الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة بلغ نحو 1.4 تريليون جنيه بنهاية عام 2025، بما يمثل نحو 54% من إجمالي التمويلات المقدمة من القطاع المالي المصري للقطاع الخاص والأسر والأفراد.

ويضم القطاع المالي غير المصرفي نحو 2532 شركة وجهة خاضعة لإشراف الهيئة، تخدم أكثر من 64 مليون عميل في مختلف أنحاء الجمهورية، بما في ذلك المناطق الأكثر احتياجًا، بما يعكس اتساع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية.

وأظهرت الإحصائيات أن حجم محافظ التمويل غير المصرفي وصل إلى نحو 417 مليار جنيه بنهاية العام الماضي، فيما تجاوز عدد العقود التمويلية 9.8 مليون عقد، مع تسجيل نسب تعثر تقل عن 3%، وهو ما يعكس متانة القطاع وكفاءة إدارة المخاطر داخله.

وأكد الدكتور إسلام عزام أن هذه النتائج جاءت مدعومة بالإجراءات الرقابية التي تتبناها الهيئة للحفاظ على استقرار القطاع وتعزيز الثقة بين المستثمرين والعملاء، من خلال تحقيق التوازن بين حماية حقوق المتعاملين ودعم نمو الأنشطة المالية غير المصرفية.

وأشار إلى أن الهيئة ألزمت جميع الشركات العاملة بالقطاع بتطبيق معايير "بازل 3" الخاصة بكفاية رأس المال والرافعة المالية والسيولة ونسب التركز، وذلك وفقًا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 137 لسنة 2025، بما يعزز من قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المختلفة.

كما شددت الهيئة على ضرورة التزام شركات التمويل غير المصرفي بمعايير الجدارة الائتمانية قبل منح التمويل، من خلال تقييم قدرة العملاء على السداد، وإجراء الاستعلامات الائتمانية اللازمة، وتحليل المخاطر، ومراجعة حدود التركز الائتماني، بما يضمن جودة المحافظ التمويلية والحد من الديون المتعثرة.

وأوضح عزام أن مرحلة ما قبل منح التمويل تمثل خط الدفاع الأول للحفاظ على جودة الأصول، مؤكدًا أن التوسع في التمويل يجب أن يستند إلى أسس فنية سليمة تضمن استدامة النمو وتعزز ثقة المستثمرين في القطاع.

وفيما يتعلق بعمليات التوريق، أكد أن الشركات الراغبة في توريق حقوقها المالية الآجلة تخضع لفحص فني ورقابي دقيق من جانب الهيئة للتأكد من جودة الأصول محل التوريق وسلامة الإجراءات القانونية والمالية المرتبطة بالإصدار، بما يحفظ حقوق المستثمرين وحملة السندات.

كما تواصل الهيئة متابعة محافظ التوريق القائمة من خلال الرقابة على أمناء الحفظ والشركات المعنية، لضمان انتظام سداد الحقوق المالية المحالة والالتزام بالضوابط الرقابية المنظمة لهذا النشاط.

مؤسسة «إي اف چي للتنمية الاجتماعية» تتعاون مع مؤسسة «بنك نكست» وشركة «ڤاليو» للتوسع فى الطاقة الاستيعابية لمستشفى «أهل مصر» لعلاج الحروق

أعلنت اليوم مؤسسة إي اف چي للتنمية الاجتماعية، وهي مؤسسة غير حكومية وغير هادفة للربح تدعم مبادرات وجهود التنمية المستدامة، أنها سوف تساهم في التوسع في الطاقة الاستيعابية لخدمات الرعاية الطبية في مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، وذلك من خلال توجيه تبرعات لتوفير الأجهزة الطبية وتطوير البنية الأساسية للمستشفى بالتعاون مع كلٍ من مؤسسة بنك نكست للتنمية المجتمعية وشركة ڤاليو.

وسوف يساهم هذا التعاون في توحيد الجهود بين ثلاث مؤسسات تتشارك رؤية واضحة تتبلور في الارتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحية في مصر للوصول إلى النتائج المنشودة عبر الاستثمار في تطوير البنية الأساسية الطبية الحيوية وتحسين بيئة حصول المرضى على العلاج.

وتقوم هذه المؤسسات بتوجيه الدعم المشترك لمستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، وهو أول مستشفى متخصص وغير هادف للربح لعلاج الحروق في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والذي يقدم خدمات العلاج الشامل وإعادة التأهيل والدعم النفسي لمصابي الحروق بمختلف فئاتهم وشرائحهم المجتمعية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المساهمة المشتركة سوف تقوم بتوفير التجهيزات الكاملة لغرفة إقامة داخلية للمرضى لتوفير بيئة آمنة ومجهزة تركز على راحة المريض، صُممت خصيصًا لتحسين ظروف تعافي المرضى وتعزيز قدرة المستشفى على استيعاب وعلاج عدد أكبر من الحالات. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التبرع توفير جهاز المطياف الضوئي الدقيق الذي يُستخدم لقياس تركيز الحمض النووي (DNA) والحمض النووي الريبوزي (RNA) وتقييم نقاء البروتينات، وهو ما سيساهم في تعزيز قدرات المستشفى في مجال التشخيص الجزيئي وكذلك كفاءة العمليات بالمعامل وجهود الأبحاث السريرية.

وفي هذا السياق، صرحت هناء حلمي، رئيس قطاع الاستدامة بمجموعة إي اف چي القابضة والرئيس التنفيذي لمؤسسة إي اف چي للتنمية الاجتماعية، أن هذه المبادرة تعكس التزامنا الراسخ بالارتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء مصر، وتعزيز قدرة المؤسسات غير الهادفة للربح على التوسع بنطاق أعمالها وتعظيم المردود الإيجابي لجهودها.

وأضافت حلمي أن المؤسسة سوف توجه استثماراتها في تطوير كلٍ من البنية الأساسية لخدمات رعاية المرضى والقدرات التشخيصية المتطورة، حيث تتطلع إلى المساهمة بشكل فعال في تخفيف الأعباء الجسدية والنفسية التي تواجه مصابو الحروق، وتعزيز قدرة مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق على خدمة عدد أكبر من الأفراد ومساعدتهم في الحصول على مستوى الرعاية التي ترقى لتطلعاتهم.

ومن جانبه، أعرب كريم وهبه، رئيس قطاع التسويق والهوية المؤسسية في بنك نكست، عن سعادته بأن تكون مؤسسة بنك نكست للتنمية المجتمعية جزءًا من هذا التعاون المثمر الذي يدعم جهود مستشفى أهل مصر في تقديم رعاية متخصصة لضحايا الحروق.

وأضاف وهبه أن هذه الشراكة تعكس التزام المؤسسة بتعزيز خدمات الرعاية الصحية والمساهمة في الارتقاء بصحة وسلامة المجتمعات المحيطة بعمليات البنك، كما تبرز أهمية العمل الجماعي في تلبية الاحتياجات الحيوية بقطاع الرعاية الصحية وإحداث تأثير إيجابي ومستدام بالمجتمعات المحيطة.

ومن ناحية أخرى، أكدت سلمى عبد الحميد، رئيس قطاع التسويق بشركة ڤاليو، أن مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق يجسد كل ما نقدره في المؤسسات التي تتبنى أهدافًا نبيلة، وهو ما ينعكس في تفاني جميع أفراد فريق العمل في خدمة من يحتاجون إلى هذا النوع من الخدمات الطبية من جميع فئات وشرائح المجتمع.

وأعربت عبد الحميد عن اعتزازها بدعم جهودهم الاستثنائية والمساهمة في دفع عجلة نموهم المستمر، مؤكدة على أن هذه المساهمة تعد بمثابة رسالة تقدير وعرفان لجميع ما يقدمونه من خدمات وأثرها بالغ الأهمية، ومشددة على التزام شركة ڤاليو بمساعدة المستشفى في الوصول إلى المزيد من المرضى وتقديم العلاج اللازم لهم.

ومن جانبها أعربت الدكتورة هبة السويدي، مؤسس ورئيس مجلس أمناء مؤسسة ومستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، عن اعتزازها بالتعاون مع كلٍ من مؤسسة إي اف چي للتنمية الاجتماعية ومؤسسة بنك نكست وشركة ڤاليو، حيث يعكس الدعم الذي يقدمه كل منهم التزامًا مشتركًا بتعزيز قدرة المرضى في مصر على الحصول على خدمات الرعاية الصحية العادلة والمستدامة. وأكدت السويدي أن الاستثمارات الموجهة نحو تطوير البنية الأساسية الحيوية والقدرات التشخيصية لا تقتصر على تحسين جودة وكفاءة الرعاية التي نقدمها فقط، بل تمتد لتساهم في تعزيز قدرة المستشفى على خدمة أعداد متزايدة من الناجين من الحروق بكرامة وسرعة من خلال مجموعة من أكفأ الكوادر الطبية المتخصصة على المدى الطويل. وأشارت السويدي إلى أن هذه الشراكات الاستراتيجية سوف تساهم في تحقيق النمو وتقديم خدماتها للمزيد من المرضى، ومواصلة تقديم رعاية تصون كرامة كل فرد دون النظر عن إمكاناته المادية. واختتمت السويدي بأن المستشفى يتطلع إلى تحقيق أثر إيجابي أكبر من خلال هذا التعاون المشترك.

ومن الجدير بالذكر أن الشركاء الثلاثة يسعون، من خلال هذا التعاون المشترك، إلى إحداث أثر ملموس في تعزيز الطاقة التشغيلية لمستشفى أهل مصر لعلاج الحروق، والارتقاء بتجربة المرضى، وتطوير قدرات المستشفى التشخيصية والعلاجية.

وتعكس هذه المبادرة الاستراتيجية المتكاملة لمجموعة إي اف چي القابضة للتنمية المستدامة، وهي إطار عمل يركز على إحداث تأثير إيجابي ممتد وقابل للتوسع من خلال إبرام الشراكات الهادفة والتدخلات الاستراتيجية الموجهة.

ويواصل مستشفى أهل مصر لعلاج الحروق لعب دور محوري في دفع عجلة التقدم في مجالات العلاج والوقاية والأبحاث المتعلقة بالحروق في مصر، مما يساهم في تحسين معدلات الشفاء والتعافي، إلى جانب نشر الوعي حول سبل الوقاية من الحروق

البنك المركزى والقطاع المصرفى يدعمان تطوير المعهد القومى للأورام

افتتح السيد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عددًا من المشروعات والوحدات الطبية الجديدة بالمعهد القومي للأورام التابع لجامعة القاهرة، وذلك بعد الانتهاء من أعمال تطويرها وتجهيزها بدعم من البنك المركزي المصري والبنوك العاملة في القطاع المصرفي، في إطار جهود المسؤولية المجتمعية الهادفة إلى دعم القطاع الصحي وتحسين جودة الخدمات العلاجية المقدمة للمواطنين.

وشملت الافتتاحات وحدة زرع النخاع "حسام كامل" ووحدة أمراض الدم بالمبنى الجنوبي للمعهد، بعد تطويرهما وتزويدهما بأحدث التجهيزات الطبية، بما يرفع الطاقة الاستيعابية للخدمات المقدمة لتصل إلى نحو 400 مريض سنويًا، ويسهم في تقليص قوائم انتظار مرضى زراعة النخاع على مستوى الجمهورية.

كما افتتح الجانبان مجمع العيادات الخارجية والخدمات الطبية بعد استكمال أعمال تطويره، والذي يضم مجموعة متكاملة من العيادات التخصصية الدقيقة في مختلف مجالات علاج الأورام، من بينها جراحة الأورام، وأورام الدم، وعلاج الأورام لدى الأطفال والبالغين، والعلاج الإشعاعي، وعلاج الألم، والتغذية العلاجية، والكشف المبكر، والدعم النفسي، وغيرها من الخدمات الطبية المتخصصة، ليستقبل المجمع نحو 1500 مريض يوميًا.

وتفقد محافظ البنك المركزي ووزير التعليم العالي أعمال التطوير الجارية بالمستشفى الشمالي والمبنى الأوسط بالمعهد، إلى جانب عدد من الأقسام والوحدات التي تم تحديثها وتزويدها بأحدث الأجهزة الطبية، بما في ذلك القسم الداخلي، ووحدة علاج اليوم الواحد للأطفال، ووحدة صحة المرأة، بهدف تعزيز القدرة الاستيعابية للمعهد ورفع كفاءة خدمات التشخيص والعلاج.

وتأتي هذه الخطوة استكمالًا لمراحل التطوير السابقة التي شهدها المعهد القومي للأورام، والتي تضمنت إعادة تأهيل المبنى الجنوبي وتجهيزه بأحدث الأنظمة والمعدات الطبية بدعم من البنك المركزي المصري، في إطار شراكة مستمرة بين القطاع المصرفي والمؤسسات الوطنية لدعم الرعاية الصحية المتخصصة.

وأكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، أن دعم المعهد القومي للأورام يعكس التزام البنك المركزي والقطاع المصرفي بالمساهمة في تطوير الخدمات الصحية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية المسؤولية المجتمعية، مشيرًا إلى أن الاستثمار في صحة الإنسان يمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

وأضاف أن البنك المركزي يتبنى نهجًا متكاملًا في مجال المسؤولية المجتمعية يستهدف دعم التنمية البشرية وتعزيز إتاحة الخدمات الأساسية وتحسين جودتها، بما يحقق أثرًا تنمويًا مستدامًا يمتد إلى مختلف المحافظات.

من جانبه، أشاد الدكتور عبد العزيز قنصوة بالدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في دعم المستشفيات الجامعية، مؤكدًا أن هذا الدعم أسهم في تطوير مستوى الخدمات الصحية المقدمة لملايين المواطنين، لافتًا إلى أن المستشفيات الجامعية تستقبل نحو 32 مليون مريض سنويًا.

وأوضح الوزير أن مساهمات القطاع المصرفي شملت تطوير مجمع العيادات الخارجية ووحدتي زرع النخاع وأمراض الدم، وتجهيز المستشفى الجنوبي، فضلًا عن استمرار أعمال التطوير بالمستشفى الشمالي والمبنى الأوسط، ودعم توسعات مستشفى الثدي بالتجمع الأول وتزويده بأجهزة علاج إشعاعي حديثة.

وأكد قنصوة أن المعهد القومي للأورام يمثل أحد أهم الصروح الطبية والأكاديمية المتخصصة في علاج السرطان بالمنطقة العربية، ويؤدي دورًا محوريًا في تقديم خدمات التشخيص والعلاج والمشاركة في المبادرات الرئاسية وبرامج الكشف المبكر عن الأورام، بما يعزز جهود الدولة في الارتقاء بمنظومة الرعاية الصحية.

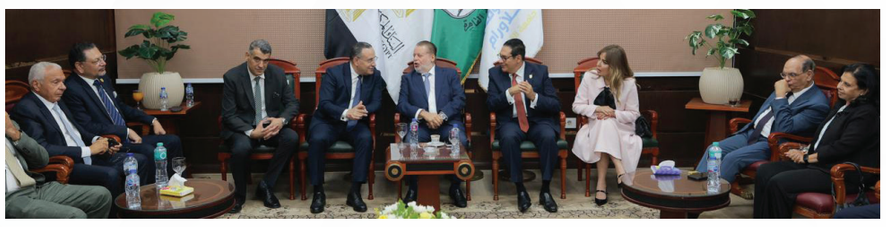

افتتاح وحدات جديدة تخدم آلاف المرضى سنويا

مدينة اللقاحات والبيوتكنولوجى..

استثمار بـ 12 مليار جنيه لتعزيز الاقتصاد الدوائى المصرى

تمثل مدينة اللقاحات والبيوتكنولوجي بالإسماعيلية أحد أكبر المشروعات الاستثمارية في قطاع الصناعات الحيوية والدوائية في مصر، باستثمارات مستهدفة تصل إلى 12 مليار جنيه بحلول عام 2030، في خطوة تعكس توجه الدولة نحو توطين الصناعات الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على الواردات.

وخلال تفقده المدينة، أكد الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، أن المشروع يجسد نموذجًا ناجحًا للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، ويسهم في تعزيز الأمن الصحي والاقتصادي، مع ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي لإنتاج اللقاحات والتكنولوجيا الحيوية في أفريقيا والشرق الأوسط.

ومن الناحية الاقتصادية، تستهدف المدينة توفير نحو 1500 فرصة عمل مباشرة لكوادر مصرية متخصصة، إلى جانب الاستثمار في تأهيل العنصر البشري من خلال أكاديمية متخصصة للتدريب، بما يدعم خطط التنمية البشرية ورؤية مصر 2030.

كما تمتلك المدينة ثلاثة خطوط إنتاج بطاقة تصل إلى 140 مليون جرعة سنويًا، مع منظومة متكاملة للتخزين وسلاسل التبريد، وهو ما يدعم بناء مخزون استراتيجي من اللقاحات ويخفض فاتورة الاستيراد، ويوفر العملة الأجنبية، ويعزز فرص التصدير للأسواق الإقليمية والأفريقية.

ويعتمد المشروع على مفهوم "الصحة الواحدة" من خلال دمج إنتاج اللقاحات البشرية والبيطرية في موقع واحد، مع تطبيق معايير الاستدامة البيئية واستخدام الطاقة النظيفة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والصناعات المستدامة.

ويرى مراقبون أن المشروع يمثل إضافة نوعية للاقتصاد المصري، ليس فقط باعتباره منشأة صناعية متطورة، بل باعتباره قاعدة تكنولوجية وبحثية قادرة على جذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية قطاع الدواء المصري، ودعم خطط الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتحول إلى مركز إقليمي للصناعات الحيوية.

«المنصورة للدواجن» تقرر زيادة رأسمالها من 600 مليون جنيه إلى مليار جنيه

وافق مجلس إدارة شركة المنصورة للدواجن على زيادة رأس المال المرخص من 600 مليون جنيه إلى مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر من 200 مليون جنيه إلى 395 مليون جنيه بزيادة قدرها 195 مليون جنيه موزعة على عدد 975 مليون سهم عادي بقيمة اسمية 0.20 قرش للسهم، عن طريق دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب كل حسب نسبة مساهمته.

الشركة أعلنت في بيان لبورصة مصر اليوم، إن مجلس الإدارة وافق بالإجماع على اعتماد تقرير الإفصاح وفقا للمادة 48 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والمتضمن أسباب زيادة رأس المال المرخص والمصدر وتعديلات في المادة 3 الخاصة بغرض الشركة وكذلك كافة المستندات المؤيدة وتفويض رئيس مجلس الإدارة في إدخال وإدراج أي تعديلات علي نموذج تقرير الإفصاح وفقا لما تتطلبه الهيئة العامة للرقابة المالية أو البورصة المصرية أو أي جهة إدارية أخرى.

ووافق مجلس الإدارة بالإجماع على تعديل غرض الشركة بإضافة غرض مكمل وذلك بتعديل نشاط تنمية الثروة العقارية الداخل ضمن أغراض الشركة ليشمل إنشاء مباني مجمع الصناعات الصغيرة وكافة المباني الصناعية والتجارية والإدارية والسكنية وشراء وبيع الأراضي والعقارات بأنواعها وإنشاء مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي والزراعي والصناعات الغذائية اللازمة لهذه المشروعات.

«كليفورد تشانس»: مصر تشدد قواعد دخول سوق التمويل غير المصرفى

قال مكتب المحاماة الدولي كليفورد تشانس، إن سوق الخدمات المالية في مصر، بما في ذلك قطاع التمويل غير المصرفي، يشهد مرحلة إعادة ضبط هيكلي متسارعة، في ظل تشدد واضح في الأطر التنظيمية المنظمة لدخول الشركات وتشغيلها داخل السوق، وذلك ضمن قراءته لبيئة الاندماج والاستحواذ في قطاع الخدمات المالية خلال الفترة 2025–2026. وأوضح أن القطاع المالي في مصر يتحرك من مرحلة النمو السريع غير المقيّد إلى مرحلة أكثر انضباطًا، تُدار فيها آليات الدخول والتوسع وفق معايير أكثر صرامة تتعلق بالترخيص، والملاءة المالية، والحوكمة، وإدارة المخاطر، مع اتساع الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية.

التحسن الملحوظ فى الشمول المالى والتحول الرقمى نقطة محورية لمستقبل الاستثمار فى مصر

جيهان يعقوب

كشفت العضو المنتدب بشركة "ايجي ترينـد" لتداول الأوراق المالية، جيهان يعقوب، إن مستقبل الاستثمار فى مصر خلال السنوات المقبلة سيكون أكثر ارتباطًا بالتكنولوجيا والسرعة وسهولة الوصول للمعلومات.

وأشارت إلى أن التداول الإلكتروني لم يعد مجرد خدمة إضافية، بل أصبح جزءًا أساسيًا من تطوير السوق المالي وزيادة كفاءته ورفع مستويات الشفافية والشمول المالي.

وأضافت "يعقوب"، لم تعد التقارير الدولية مجرد جداول وأرقام تُنشر كل عام، بل أصبحت بمثابة "أشعة دقيقة" تكشف قدرة الاقتصادات على المنافسة، وتوضح أين تقف الدول اليوم وإلى أين يمكن أن تتحرك غدًا.

وتقرير "الترتيب الدولي لمصر 2026" الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية يقدم قراءة مهمة للغاية للاقتصاد المصري، لأنه لا يقيس فقط معدلات النمو أو حجم المشروعات، بل يقيس جودة البيئة الاقتصادية بالكامل، بداية من المؤسسات والبنية التحتية وحتى التكنولوجيا والشمول المالي والابتكار. وعندما ننظر إلى هذه المؤشرات بصورة أعمق، نجد أنها لا تعكس فقط وضع الاقتصاد، بل تعكس أيضًا مستقبل الاستثمار وسوق المال والتكنولوجيا المالية خلال السنوات المقبلة.

التقرير أظهر أن مصر تمتلك عناصر قوة مهمة، أبرزها "حجم السوق"، وهو ما يجعل الاقتصاد المصري من أكبر الأسواق الجاذبة في المنطقة ، فوجود قاعدة سكانية ضخمة، وارتفاع الطلب الاستهلاكي، والتوسع العمراني والاقتصادي، يمنح السوق المصري قدرة كبيرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما أظهر التقرير تحسنًا نسبيًا في بعض المؤشرات المرتبطة بالبنية التحتية والتحول الرقمي والشمول المالي، وهي مؤشرات تعكس حجم التطور الذي يشهده الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة.

لكن في المقابل، أشار التقرير أيضًا إلى وجود تحديات تحتاج إلى مزيد من التطوير، خاصة في: الابتكار .. كفاءة بيئة الأعمال .. الخدمات اللوجستية .. جودة المؤسسات .. الأمن السيبراني وتنافسية الاقتصاد المعرفي.

وهنا تظهر أهمية المؤشرات الدوليه ، لأنها ليست مجرد "ترتيب دولي"، بل تقدم خريطة واضحة لنقاط القوة والضعف داخل الاقتصاد , فالدول اليوم لا تتنافس فقط بحجم الإنفاق أو المشروعات، بل بسرعة الخدمات، وكفاءة التكنولوجيا ، وجودة الإدارة، وسهولة وصول المستثمر إلى السوق. ولهذا فإن مؤشرات مثل: جودة المؤسسات، التحول الرقمي، الشمول المالي، الأمن السيبراني، سهولة ممارسة الأعمال ، والابتكار تُعد من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة أي سوق مال على جذب المستثمرين وتحقيق النمو.

فعندما تتحسن هذه المؤشرات، تزداد ثقة المستثمر المحلي والأجنبي، وترتفع كفاءة الخدمات المالية، وتتوسع قدرة الشركات على النمو والتمويل والقيد بالبورصة. وفي المقابل، فإن أي ضعف في التكنولوجيا أو بيئة الأعمال أو كفاءة الخدمات ينعكس بصورة مباشرة على تنافسية السوق وقدرته على جذب السيولة والاستثمارات.

البنوك دوت كوم
www.albnouk.com
■ 28 June 2026 ■ 13 Muharram 1448 AH
■ 28 يونيو 2026 ■ 13 محرم 1448هـ

بقلم: نجلاء ذكرى

الأتربي.. السهل الممتنع

قيادة مصرفية لها بصمة وتاريخ

لا يمكنك الاختلاف معه فهو لين حتي وهو يقول لا ولكنه صلب في تطبيق القواعد المصرفيه الصحيحة.
لا يعرف المجاملات في العمل ولكن علي الرغم من ذلك يجيد فن الرفض المهذب والاختلاف الرقيق.

لـم يكتسـب محمـد الاتربـي رئيـس البنـك الاهلـي حاليـا هـذه السياسـة مـن فـراغ، ولكـن اكتسـبها عبـر عقـود مـن العمـل وخبـرة مصرفيـه تتجـاوز الـ45 عام.

بـدأ فـي مدرسـة البنـك العربـي الأفريقـي الدولـي عـام 1977 وهـي مدرسـة تجمـع بـين المحليـة والإقليميـة ثـم انتقـل منـه إلـي عـدد مـن البنـوك المحليـة والدوليـة حيـث قضـي فـي بنـك مصـر الدولـي نحـو 22 عـام وهـي الفتـرة التـي شـهدت الانفتـاح فـي السـوق المصرفيـة ودخـول البنـوك العالميـة والعربيـة للسـوق حيـث سـاهمت الخبـرات الاجنبيـة فـي ثقـل مهـارات شـباب المصرفيـين ، وهـذا البنـك بالـذات يعـد مدرسـة مصرفيـه اخرجـت كـوادر كـفء كثيـرة شـغلوا جميعـا مناصـب مصرفيـة رفيعـة. ومـا لبـث هـذا البنـك ان يتحـول إلـي سوسـيتيه جنـرال ثـم يتـم بيعـه لبنـك قطـر الوطنـي فـي صفقـة هـي. الأكبـر حتـي اليـوم.

ايضـا تولـي الاتربـي منصـب العضـو المنتـدب لبنـك الاسـتثمار العربـي وكانـت لـه بصمـة واضحـة فـي ادارة هـذا البنـك وجلـس علـي مقعـد رئيـس مجلـس ادارة البنـك العقـاري المصـري العربـي فـي فتـرة مهمـة مـن تاريـخ هـذا البنـك وتحـول رئيسـا تنفيذيـا للبنـك المصـري الخليجـي وهـو البنـك الـذي قـاده قامـات كبيـرة منهـا هشـام رامـز الـذي تولـي قيـادة البنـك المركـزي فـي فتـرة صعبـة بعـد احـداث ينايـر 2010 وهـي الأحـداث التـي اثـرت علـي الاقتصـاد المصـري ولعبـت البنـوك فيهـا دورا محوريـا سـاند الدولـة وانقـذ الاقتصـاد مـن كـوارث مـا يعلـم بهـا إلا اللـه.

انتقـل بعـد ذلـك لقيـادة بنـك مصـر عـام 2015 حيـث حقـق للبنـك طفـرة كبيـرة وتناغـم مـع قيـادة البنـك الاهلـي متمثلـة فـي هشـام عكاشـة ليرسـم البنـكان فصـل مـن فصـول تاريـخ وملحمـة المصرفيـين الاكفـاء فـي ادارة الأزمـات والنهـوض بالمؤسسـات حيـث اصبـح البنـكان يمثـلان اكثـر مـن نصـف السـوق المصرفيـة فـي مصـر.

ومـا لبـث ان تبـادل الأدوار مـع هشـام عكاشـة لينتقـل رئيسـا تنفيذيـا للبنـك الاهلـي المصـري ويصبـح عكاشـة رئيسـا تنفيذيـا لبنـك مصـر. ليعمـل البنـكان معـا كحجـر زاويـة للسـوق المصريـة ويسـاندان الاقتصـاد المصـري ويمثـلان الملـاذ الامـن لمدخـرات المصريـين والسـند للمشـروعات القوميـة ومشـروعات القطـاع الخـاص.

هـذه المسـيرة لـم تكتـف بقيـادة بنـوك بعينهـا ولكنهـا امتـدّت لرئاسـة اتحـاد بنـوك مصـر الـذي يضـم فـي عضويتـه جميـع البنـوك العاملـة فـي مصـر وليكـون مظلـة للأعـراف والقوانـين المصرفيـة بمـا يسـاهم فـي زيـادة الوعـي المصرفـي ومسـاندة البنـوك ودعمهـا وتطبيـق قـرارات البنـك المركـزي وتوجيهاتـه ومناقشـة جميـع القضايـا المؤثـرة علـي عمـل البنـوك.

لـم يكتـف الاتربـي بهـذه المسـئوليات الضخمـة بـل أضـاف اليهـا مسـئولية إقليميـة بعـد انتخابـه رئيسـا لاتحـاد المصـارف العربيـة وسـاهم فـي تطويـر عمـل الاتحـاد الـذي يضـم جميـع البنـوك العاملـة فـي المنطقـة العربيـة بمـا يزيـد مـن الترابـط بـين البنـوك المصريـة والبنـوك العربيـة الشـقيقة.

محمـد الاتربـي واحـدا مـن جيـل حمـل الأمانـة ومشـعل التطويـر والحداثـة لتسـبق البنـوك المصريـة نظيرتهـا العالميـة مـن حيـث معاييـر السـلامة ومقـررات بازل.جيـل حمـل مشـعل التطويـر وحافـظ علـي تـراث مـن سـبقوا مـن قيـادات مصرفيـة مصريـة لهـا بصمـة وتاريـخ.

محمد الأتربي.. مسيرة مصرفية استثنائية ورؤية قيادية للمستقبل

يعد محمد الأتربي واحدًا من أبرز القيادات المصرفية في مصر والعالم العربي، وصاحب بصمة واضحة في تطوير القطاع البنكي على مدار أكثر من أربعة عقود من العمل المصرفي المتواصل. ومنذ توليه منصب الرئيس التنفيذي لـ البنك الأهلي المصري، واصل مسيرة الإنجازات التي حققها في المؤسسات التي تولى قيادتها، معتمدًا على رؤية استراتيجية تجمع بين الحسم الإداري والتطوير المؤسسي والتوسع المدروس.

ولا يقتصر تأثير الأتربي على قيادة أكبر بنك حكومي في مصر، بل يمتد إلى دوره البارز في دعم العمل المصرفي العربي والمصري، حيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر، بما يعكس الثقة الكبيرة التي يحظى بها داخل الأوساط المالية والمصرفية.

خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 45 عامًا

على مدار مسيرته المهنية، تنقل الأتربي بين العديد من المؤسسات المصرفية الكبرى، واكتسب خبرات متنوعة في مجالات الائتمان والاستثمار وإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي. وشغل مناصب قيادية وتنفيذية وعضويات مجالس إدارة في عدد من البنوك والمؤسسات المالية الرائدة، من بينها رئاسته لبنك مصر والانتقال ليكون رئيسا تنفيذيا للبنك الاهلي المصري

شغل الأتربي العديد من المناصب القيادية في كبرى المؤسسات المصرفية، حيث بدأ مسيرته المهنية بالبنك العربي الأفريقي الدولي عام 1977، ثم انتقل إلى عدد من البنوك المحلية والدولية، وقضى أكثر من 22 عامًا في بنك مصر الدولي (QNB حاليًا). كما تولى منصب العضو المنتدب لبنك الاستثمار العربي، ورئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي للبنك المصري الخليجي، قبل أن يتولى رئاسة مجلس إدارة بنك مصر عام 2015، ثم منصب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري في عام 2024.

وقد أسهمت هذه الخبرات المتراكمة في صقل شخصيته القيادية، ومنحته القدرة على إدارة المؤسسات المالية الكبرى في فترات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك فترات الأزمات والتحديات العالمية.

تجربة استثنائية في بنك مصر

تُعد فترة رئاسته لـ بنك مصر بين عامي 2015 و2024 من أبرز المحطات المهنية في مسيرته، حيث شهد البنك طفرة على مستوى الأداء المالي والتوسع الجغرافي والتحول الرقمي.

قيادة البنك الأهلي المصري نحو مرحلة جديدة

مع توليه قيادة البنك الأهلي المصري في عام 2024، حمل الأتربي معه خبراته الطويلة ورؤيته التطويرية، مستهدفًا تعزيز مكانة البنك باعتباره أكبر مؤسسة مصرفية في مصر وأحد أكبر البنوك في المنطقة.

وتقوم فلسفته الإدارية على عدد من الركائز الرئيسية، أبرزها:

أولًا: التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية

يؤمن الأتربي بأن مستقبل العمل المصرفي يعتمد على التكنولوجيا والابتكار، لذلك يضع تطوير الخدمات الرقمية في مقدمة أولوياته، سواء من خلال تحديث التطبيقات البنكية أو توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية أو تعزيز البنية التكنولوجية للبنك.

ثانيًا: دعم المشروعات القومية والتنمية الاقتصادية

يركز على توجيه التمويل نحو المشروعات القومية الكبرى وقطاعات البنية التحتية والطاقة والصناعة، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

ثالثًا: تعزيز الشمول المالي

يولي اهتمامًا خاصًا بضم شرائح جديدة إلى القطاع المصرفي، خاصة الشباب والمرأة ورواد الأعمال وسكان المناطق الريفية، من خلال تقديم منتجات مصرفية وتمويلية مبتكرة تتناسب مع احتياجاتهم المختلفة.

رابعًا: الاستثمار في العنصر البشري

يعتمد الأتربي على بناء صفوف جديدة من القيادات المصرفية، ويؤمن بأن نجاح المؤسسات يبدأ من تطوير كوادرها البشرية. لذلك يحرص على توفير برامج التدريب والتأهيل المستمر للعاملين، وتمكين الكفاءات الشابة من تولي المناصب القيادية.

خامسًا: الإدارة بالنتائج والمؤشرات

يرتكز أسلوبه الإداري على تحقيق أهدافا واضحة وقابلة للقياس، مع متابعة مستمرة لمؤشرات الأداء، بما يضمن تحقيق معدلات نمو مستدامة وتعظيم العائد للمؤسسة والعملاء على حد سواء.

جوائز وتقديرات

حظي محمد الأتربي خلال مسيرته المهنية بالعديد من الجوائز والتكريمات المحلية والإقليمية، تقديرًا لدوره في تطوير القطاع المصرفي المصري والعربي، وقيادته الناجحة لعمليات التحول والتحديث داخل المؤسسات التي تولى إدارتها.

نموذج للقيادة المصرفية الحديثة

نجح محمد الأتربي في ترسيخ نموذج إداري يجمع بين الخبرة المصرفية العميقة والرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وهو ما جعله أحد أكثر القيادات تأثيرًا في القطاع المالي المصري.

وبينما يقود البنك الأهلي المصري في مرحلة تتسم بتسارع التحولات الرقمية والتغيرات الاقتصادية العالمية، يواصل الأتربي العمل على تعزيز مكانة البنك ودوره في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.